

Distr.  
GENERAL

A/48/127  
S/25522  
5 April 1993  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن  
السنة الثامنة والأربعون

الجمعية العامة  
الدورة الثامنة والأربعون  
البند ٧٩ من القائمة الأولية\*  
استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز  
الأمن الدولي

رسالة مؤرخة ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٣ موجهة الى الأمين العام من القائم  
بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه بيان حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الصادر في ٤ نيسان/أبريل  
١٩٩٣ بشأن دورة جمعية جمهورية الصرب المعقودة في بيليتشا (انظر المرفق).

وسأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من الوثائق الرسمية  
للجمعية العامة في إطار البند ٧٩ من القائمة الأولية ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دراغومير ديوكيتش  
السفير  
القائم بالأعمال بالنيابة

## المرفق

### بيان حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الصادر في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٣ بشأن دورة جمعية جمهورية الصرب المعقودة في بيليتشا

نظرت حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في اجتماعها المعقود يوم ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٣ في نتائج دورة جمعية جمهورية صربيا المعقودة في بيليتشا وفي ردود الفعل على الإعلان المعتمد والتهديدات المتزايدة باستمرار بتشديد الجزاءات الحالية المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وفرض جزاءات جديدة عليها.

وترى الحكومة أن النقاش الذي دار في بيليتشا والإعلان الذي اعتمد هناك يؤكدان أن الصرب في البوسنة والهرسك مصممون على مواصلة العملية السلمية وأنهم مهتمون اهتماما حيويا بالتوصل إلى حل مبكر للمسائل المتنازع عليها المتعلقة بالخرائط وبالوصول إلى تسوية سياسية شاملة عادلة ودائمة للأزمة في البوسنة والهرسك.

وتذكر الحكومة بأن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية سعت إلى إيجاد حل سلمي للأزمة في البوسنة والهرسك منذ بدايتها على أساس احترام المصالح المشروعة للشعوب الثلاثة كافة وتوافق آرائهم على شكل حياتهم معاً. وفي هذا السياق دعمت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية خطة فانس - أوين بوصفها أساساً مفيداً لمواصلة المفاوضات الرامية إلى تحقيق توافق في الآراء بشأن الخرائط المعروضة.

وانطلاقاً من ذلك، تصرفت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشكل بناء في مفاوضات جنيف ونيويورك وقامت، في حدود ما لديها من قدرات، بالتأثير على الصرب البوسنيين لتقديم أقصى قدر من التعاون.

وقد نجحت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وهي تولى أهمية مطلقة للتوصل إلى وقف فوري وغير مشروط للنزاع العسكري، في التوسط لإبرام الاتفاق الأخير بشأن وقف إطلاق النار في البوسنة والهرسك، وهو الاتفاق الوحيد بين الاتفاقات المماثلة له الذي مازال سارياً رغم الانتهاكات المتقطعة له من جانب الطرفين المسلم والكرواتي.

ولما كانت الحكومة ترى أن أهم شيء هو المحافظة على وقف إطلاق النار الحالي بأي تكلفة، لما لذلك من أهمية حاسمة في نجاح استمرار العملية السلمية، فإنها تدعم الاقتراح الداعي إلى عقد اجتماع في سراييفو بين أطراف الحرب الأهلية الثلاثة وأن يحضر الاجتماع، بصفة مراقبين، رؤساء الأركان العامة

لجيش جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية كرواتيا. والحكومة مقتنعة بأن المسائل المتبقية المتنازع عليها والمتصلة بالخرائط المقترحة يمكن حلها وينبغي ألا تعرض العملية السلمية للخطر. ولهذا الغرض، تقبل الحكومة النداء الذي وجهته الجمعية المعقودة في بليتشا إلى المجتمع الدولي للمساعدة في تنظيم اجتماعات ثنائية بين الأطراف المتحاربة وهي تعرض ضيافتها ومساعدتها الحميدة للتبكير بعقد مفاوضات مباشرة بين الصرب البوسنيين والمسلمين البوسنيين، أي بين الصرب البوسنيين والكرواتيين البوسنيين.

وتدعو الحكومة رئيسي الولايات المتحدة والاتحاد الروسي وكذلك كبار ممثلي مجموعة السبع إلى عدم الرضوخ للضغوط الرامية إلى تصعيد الأزمة وتدعو إلى تبني موقف في مؤتمر فانكوفر يؤيد مواصلة الجهود السلمية والمفاوضات. ويمكن للمجتمع الدولي أن يعتمد في ذلك على الدعم والتعاون الصادقين المخلصين من جانب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وانطلاقاً من الاعتراف الصريح من قبل المجتمع الدولي في مفاوضات جنيف ونيويورك وفي مناسبات أخرى بأن الحرب المحتمدة في البوسنة والهرسك هي حرب أهلية وعرقية، فإن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تدين بحزم النوايا المعقودة على تشديد الجزاءات الحالية وفرض جزاءات جديدة وتطالب بالرفع الفوري للجزاءات الحالية المفروضة من جانب واحد وبصورة غير عادلة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

— — — — —